مساهمة النخبة في تحقيق التو افق السياسي في تونس:
إدارة المرحلة الانتقالية الديمقراطية 2017/2011

The contribution of the elite to achieving political consensus in Tunisia: Managing the democratic transition 2011/2017

ط.د/ حنان خرباشي

جامعة امحمد بوقرة– بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية، (الجزائر)

h.kerbachi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/06/18 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *تحاول هذه الدراسة البحث في مساهمة النخبة في تونس بكل اشكالها في تحقيق التوافق السياسي في البلد، خصوصا في المرحلة الانتقالية الأولى التي شهدت صراعا سياسيا بين الحكومة من جهة والمعارضة من جهة أخرى، زادت حدتها بعد انتخاب المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011، حيث لعبت النخبة التونسية دورا هاما في إدارة المرحلة الانتقالية الديمقراطية سلميا، كما قامت بحماية الديمقراطية من خلال المواصلة في لعب أدوار حاسمة اثناء الأزمات السياسية وجعل تونس بعيدة عن الخلافات والنزاعات، ما يبعد خطر بروز ثورة مضادة تفشل تجربتها الديمقراطية.*

كما وُضف في هذه الدراسة اقتراب النخبة وذلك من منطلق أن الدراسة تتناول أساسا متغير النخبة وعلاقتها بالتوافق السياسي، بغية الوقوف على الفرق الذي أحدثته هذه النخبة في تونس على خلاف دول أحرى بالرغم من أنه لا يخلو أي نظام سياسي أو مجتمع من النخبة.

الكلمات المفتاحية: *النخبة التونسية؛ التوافق السياسي؛ المرحلة الانتقالية؛ حماية الديمقراطية؛ الثورةالمضادة.*

Abstract *:*

This study aims to analyzing the contribution of the elite in Tunisia in all its forms to achieving political consensus in the country, especially in the first transitional phase that witnessed a political struggle between the government on the one hand and the opposition on the other hand, and its intensity increased after the election of the Constituent Assembly in October 2011, when the Tunisian elite played It played an important role in peacefully managing the democratic transition. It also protected democracy by continuing to play critical roles during political crises and keeping Tunisia away from disagreements and conflicts, which eliminates the risk of the emergence of a counter-revolution that fails its democratic experiment.

The approach of the elite was also described in this study on the basis that the study deals mainly with the elite variable and its relationship to political consensus, in order to find out the difference that this elite made in Tunisia, unlike other countries, although no political system or society is devoid of the elite.

Key words: *Tunisian elite; Political accommodation; Transitional phase; Democracy protection; Counter-revolution.*

- **مقدّمة:**

دخلت تونس مرحلة تاريخية جديدة منذ 17 ديسمبر 2010، اثر سقوط رأس النظام السياسي التونسي الرئيس زين العابدين بن علي، عقب ثورة شعبية عارمة، فجرتها جملة تراكمات وأزمة متعددة الأبعاد (سياسية، اقتصادية واجتماعية). فكانت بذلك تونس هي البلد الرائد والسبّاق لما بات يعرف اعلاميا ب"الربيع العربي". لعل هذه الريادة لم تكن محض صدفة، بل يمكن إرجاع ذلك إلى اتساع حجم الطبقة الوسطى، التي بدورها أنتجت نخبا ذات أهمية ودور كبير في الدولة التونسية. وهو الأمر الذي كان له انعكاسا على الثورة التونسية وتحقيق الديمقراطية فيما بعد.

بيد أن عملية التحول الديمقراطي في تونس لم تكن بالأمر الهين. حيث شهدت المرحلة الانتقالية حالة من الاحتقان السياسي بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011، ووصول "حركة النهضة" إلى السلطة، ثم تشكيل حكومة تحالف مكونة من حزب إسلامي وحزبان علمانيان (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل للعمل والحريات). إذ بات المجتمع التونسي في هذه المرحلة عرضة للانقسام الهوياتي بسبب الفجوات الايديولوجية بين الاسلاميين والليبراليين ومكونات المجتمع المدني، وهو ما أثر على عملية اختيار النموذج المجتمعي الجديد بعد الثورة.

وبذلك فإن المشهد السياسي التونسي قد اقتضى البحث عن الآليات والسبل الكفيلة بتجنيب البلاد أزمة سياسية، والتمكن من الانتقال إلى نظام ديمقراطي بطريقة سلمية.

وعلى ضوء ما تميزت به مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس، صار الحديث في الأوساط الأكاديمية، عن ما يسمى ب"الاستثناء التونسي". حيث تمكّنت أطراف الصراع من الوصول إلى تحقيق توافق سياسي تجسّد في صياغة الدستور التوافقي لسنة 2014. بحيث تم إلى حد ما إنقاذ الديمقراطية في تونس، والحفاظ على الأهداف التي قامت لأجلها الثورة. فمقارنة بدول الربيع العربي الأخرى، نجد أن تونس هي الدولة الوحيدة التي استطاعت وضع اللبنات الأولى لنظام ديمقراطي. وهو أمر راجع بالأساس إلى الأدوار الفعالة التي قامت بها النخب التونسية التي استلمت المشعل لقيادة مرحلة ما بعد الثورة.

فعلى الرغم من حالة الاستقطاب والتنافي بين الحكومة والمعارضة في الفترة التي تلت انتخابات أكتوبر 2011،أين تنافى أداء الحكومة مع مطالب المعارضة والمجتمع، إلا أن المرحلة الانتقالية في تونس قد عرفت إدارة سلمية ديمقراطية رغم كثير من التحديات. حيث اجتمعت النخب التونسية حول طاولة حوار وطني، أنتج توافقا سياسيا أنقذ تونس من أزمة سياسية عميقة.

ومن هذا المنطلق نحاول ولوج النقاش حول موضوع الورقة البحثية بطرح التساؤل البحثي التالي كيف تمكنت النخب في تونس من تحقيق التو افق السياسي بالرغم من توفر الشرعية الانتخابية لحركة النهضة؟

سعيا للإجابة على الاشكالية، تحاول الورقة البحثية اختبار الفرضيات التالية:

- كلما امتلكت النخب وعيا سياسيا كلما ساعد ذلك على تحقيق الديمقراطية.

- إذا كان السلوك السياسي للنخب التونسية هو نتاج لثقافتهم السياسية، فإن ذلك سينعكس على النظام السياسي مستقبلا.

- كلما كانت النخب تحتكم في تفكيرها إلى ثقافة سياسية، كلما ساعد ذلك على تحقيق التوافق السياسي.

وبالنسبة **للمقاربة النظرية** فقد ارتأينا توظيف **اقتراب النخبة**؛ وذلك من منطلق أن الدراسة تنصب أساسا على متغير النخب، وبالتالي استدعت تحليل عملية التحول الديمقراطي في تونس بالتركيز على دور النخب بغية الوقوف على الفرق الذي أحدثته هذه النخب في تونس على خلاف دول أخرى بالرغم من أنه لا يخلو أي نظام سياسي أو مجتمع من النخبة.

وأيضا **اقتراب الثقافة السياسية**، للبحث في: 1) نمط الثقافة السياسية الذي يسود لدى النخب التونسية ومجموع القيم والمعتقدات التي شكّلته، لتفسير سلوكها في مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس باعتبار أن السلوك السياسي هو وليد ثقافة سياسية معينة. 2) مدى انعكاس الثقافة السياسية للنخب التونسية على عملية الدمقرطة التي خاضتها تونس منذ نهاية 2010.

فالتجربة التونسية تدفع إلى البحث في العوامل التي توافرت في تونس وغابت عن الدول الأخرى وأهمها درجة الوعي السياسي لدى النخب التونسية، فكان حريا بنا الاستعانة باقتراب الثقافة السياسية من منطلق أن عملية التحول الديمقراطي عبارة عن ثقافة قبل أن تكون فعلا سياسيا.

واعتمدت الدراسة أيضا على **اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع**؛ ففي الوقت الذي ركّزت مختلف الأطر النظرية في المرحلة التقليدية على اعتماد النظام السياسي كوحدة تحليل مركزية، برز "جويل ميغدال" كأحد المنظّرين الذين يعتبرون أن دراسة العملية السياسية تستلزم -بالضرورة- تحديد نمط للعلاقة السائد بين الدولة والمجتمع. ولا يتم الأمر إلاّ من خلال دراسة أشكال التنظيم الرسمي وغير الرسمي ومدى قدرتهم على ممارسة الضبط الاجتماعي. وعليه، فإن تحليل موضوع الدراسة يتطلب الاعتماد على اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، لتحليل وتفسير علاقة التنظيمات الاجتماعية والأحزاب السياسية في تونس بالدولة.

مفاهيم أساسية:

النخبة: يشير مصطلح النخبة أو Elite إلى الجماعة أو الفئة الأفضل والأكثر نفوذا أو قدرة في المجتمع، والقادرة على صنع السياسة وتنفيذها، والقادرة على التأثير والمشاركة.

وقد أثار رايت ميلز Wright Mills الانتباه لموضوع النّخب، ودورها الرئيسي في تفسير أساليب التحكّم في مفاصل المجتمع، حيث يشير في كتابه «The Power Elite» إلى وجود فئة معيّنة متحكمة في مفاصل الدّولة ويشغلون مناصب حسّاسة أعلى هرم السّلطة(Mills, 2000, p. 20) .

التحول الديمقراطي: يقصد بالتحول الديمقراطي الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، ويتم تحديده باطلاق عملية حل نظام استبدادي من ناحية، وتأسيس شكل من أشكال الديمقراطية من ناحية أخرى (O'Donnell & Schmitter, 1986, p. 6).

وقد عرف صـامويل هينتنغتون Samuel P. Huntington موجة التحول الديمقراطي بكونها مجموعة من التحولات من الأنظمـة غير الـديمقراطيـة إلى أخرى ديمقراطيـة، التي تحـدث خلال فترة زمنيـة محـددة (Huntington, 1991, p. 15).

ومن خلال تناولها لدور النخب التونسـية في عملية الدمقرطة **تهدف الدراسـة** إلى الكشـف عن العوامل التي سـاهمت في تحقيق التوافق السـياسـي في تونس، وتسـليط الضـوء على طبيعة الثقافة السـياسـية السائدة لدى النخب التونسية، ومن ثم تبحث الدراسة في مدى انعكاس خلفية النخب على عملية التوافق السـياسـي. وبذلك فإن الدراسـة تحظى **بأهمية** معتبرة تسـتمدها من أهمية الموضـوع في حد ذاته، ومن حداثته، ذلك أنه يربط بين متغيري النخبة والتحول الديمقراطي. ولعل ما يزيد الورقة البحثية أهمية هو تركيزها على دراسة دور النخب في فترة زمنية محددة وهي فترة 2010- 2014.

وقد استدعت المشكلة البحثية **تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاوررئيسية**: أولها بعنوان "تاريخانية النخب التونسـية"، ما يعني الرجوع إلى خلفية النخب التونسـية من خلال دراسـة أصـولها، وتقسـيماتها الأيديولوجية، ومراحل تطورها، وهو ما سـيكون بمثابة المنطلق في تحليل الموضـوع محل البحث. فانطلاقا من دراسـة خلفية النخب التونسـية يمكن تفسـير سـلوكها في مرحلة ما بعد ثورة 14 جانفي 2011. خاصـة فيما يتعلق بعملية تحقيق التوافق السـياسي. أما المحور الثاني فيتناول "مسار النخب التونسية في عملية الحوار الوطني"من خلال التطرق إلى أهم الأحداث والعوامل التي ميزت المسار الديمقراطي في تونس وجهود النخب التونسـية لإنجاح العملية الديمقراطية. في حين يختص المحور الثالث بتقييم "مأسـسـة التجربة الديمقراطية في تونس" ومدى نجاح النخب التونسـية في تحقيق التوافق السـياسـي وتجاوز الأزمات السياسية.

1. تاريخانية النخب التونسية

تعتبر النخب التونسـية عنصـرا رئيسـيا في المجتمع التونسـي، وذلك من منطلق مكانتها وأدوارها الحاسـمة سـياسـيا واقتصـاديا واجتماعيا، على مر المراحل المتتالية في تاريخ تونس، بدء من مرحلة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي ثم في مرحلة البناء الوطني ما بعد الاستقلال، مرورا بعهد زين العابدين وصولا إلى مرحلة التحول السياسي بعد ثورة 2011 وما تلاها.

1.1 النخبة السياسية التونسية

النخبة السياسية هي نخبة وطنية تشكلت إبان مرحلة النضال والكفاح الوطني، حيث لعبت دورا أساسيا ومحوريا في الحركة الوطنية وتحرير البلاد من الاسـتعمار الفرنسـي. وهي التي حملت مشـعل بناء الدولة التونسية المستجدة في الاستقلال.

وبعدما تحررت النخبة السـياسـية من قبضـة الاسـتعمار الفرنسـي واجهت صـراعا مريرا مع السـلطة الحاكمة. فقد استمر الحزب الدستوري الجديد لوحده في احتكار المشهد السياسي والسيطرة على دواليب الحكم، حيث لم تر التعددية السياسية النور في تونس إلى حين سنة 1981.

فمنذ عام 1963 إلى غاية 1981، حظرت السلطة جميع الأحزاب السياسية من غير الحزب الدستوري. حتى أنه في عام 1963 منعت السلطة نشاط الحزب الشيوعي التونسي على اثر الانقلاب العسكري* سنة 1962 (الحناشي، 2012، صفحة 186). وهو ما يعبر عن تسلطية النظام البورقيبي أحادي الحزب، ورفضه لكل أشكال المعارضة.

وفي عام 1981 تم إقرار التعددية السياسية التي أفرزت اعتراف السلطة ببعض الأحزاب السياسية على غرار حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعي وحركة الوحدة الشعبية، ورغم هذا القرار الجديد، ما انفك الحزب الحاكم يسيطر على شؤون المجتمع (بوشلاكة، 2005، صفحة 103). الأمر الذي يشي بوجود نوع من ديمقراطية الواجهة أو الديمقراطية الشكلية، في حين أن الواقع يعبر عن استمرار نهج الأحادية الرامية إلى الحفاظ على استقرار النظام وضمان بقائه.

وفي سياق علاقة التنظيمات السياسية بالسلطة في فترة حكم الرئيس بورقيبة، حظي الاتجاه الإسلامي بالحيز الأكبر من الموضوع. كونه استأثر بمواجهة ومعارضة خاصة جدا من قبل النظام الحاكم.

فقد قام النظام البورقيبي بمواجهة الإسلام السياسي في تونس ورفض وجوده، بدعوى الإصلاح وتحديث المجتمع (عبد الفتاح، 1986، صفحة 177). وهي رؤية منبثقة من التوجه العلماني لبورقيبة عامة، والذي يقوم على فكرة أساسية مفادها أن الدين بصفة عامة ليس له أي دور فعال في بناء تونس وتقدمها.

وقد تأسس الحزب الاسلامي في تونس في أعقاب التعددية السياسية المعلن عنها في 1981، حيث تم تأسيس حركة "الاتجاه الاسلامي"، بيد أن بورقيبة لم يقبل آنذاك أي مشاركة سياسية من قبل الاسلاميين. وعلى إثر ذلك، منع النظام السياسي التونسي حركة الاتجاه الاسلامي من النشاط، وقام بمحاربة معاقل تواجدها مثل الجمعيات الدينية.

وتنطوي الخارطة السياسية في تونس المستقلة على أربع فئات رئيسة؛ فنجد الدستوريون أو الليبراليون، المنبثقين عن الحزب الحر الدستوري. واليساريون أو الماركسيون. والقوميون أي أصحاب الايدولوجيا القومية العربية. والاسلاميون (لبيض، 2012، صفحة 222). وتتسم التيارات سابقة الذكر باستثناء الاسلاميون، بالتوجه العلماني، مع اختلاف المرجعية العلمانية لكل تيار.**

جدول 1.1: الخارطة الحزبية في تونس منذ الاستقلال

	اسم الحزب	سنة التأسيس
التيار الليبرالي	الحزب الحر الدستوري	1920
	حركة الوحدة الشعبية	1981
	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	1978
التيار اليساري أو الماركسي	الحزب الشيوعي التونسي	1920
	حركة آفاق	1963
تيار القومية العربية	حركة التجمع القومي العربي	1981
	حركة الوحدويين الأحرار	/
	التيار القومي التقدمي	/
التيار الاسلامي	الاتجاه الاسلامي	1972
	الاسلاميون التقدميون	/

المصدر: من إعداد الباحثة

وكما رفض بورقيبة الحركة الإسلامية من منطلق توجهه العلماني، نجده أيضا يقارع التيار القومي العروبي، كون أن هذا الأخير يتبنى التوجه القومي العربي الذي طالما رفضه ونفاه بورقيبة (المديني، 2001، صفحة 37). واستنادا إلى ذلك يتضح موقف بورقيبة من الأحزاب السياسية، حيث يرفض كل ما يتعارض مع ايديولوجيته وخطه السياسي، رغم الاعتراف الشكلي بوجودها كمقتضى أساسي في تلك المرحلة.

ولم يختلف وضع التنظيمات السياسية في عهد الرئيس السابق بن علي، الذي سار في نهج التسلطية واحتكار الحياة السياسية. على الرغم من قيامه حال توليه للسلطة ببعض التغييرات على الحياة السياسية، ومصالحة الأحزاب المعارضة والمحظورة. وذلك في سياق "الميثاق الوطني" لسنة 1988؛ الذي أرسى التعددية الحزبية في تونس. حيث شهدت هذه المرحلة منح تراخيص لعدد من الأحزاب السياسية، أهمها حزب الاتجاه الديمقراطي الوحدوي، حزب التجمع الديمقراطي التقدمي، الحزب الاجتماعي التحرري، والمنتدى الديمقراطي من أجل العمل (جرادات، 2010، الصفحات 71- 72). والأهم من ذلك التصالح مع الحركة الاسلامية باعتبارها قطب سياسي معارض في تونس، والذي عانى الويلات من قبل النظام السابق.

فقد قامت الحركة الإسلامية بالتفاعل والتجاوب مع وعود التغيير التي جاء بها بيان السابع من نوفمبر، حيث أعلنت حركة الاتجاه الإسلامي مساندتها للسلطة الجديدة قولا وفعلا (المديني، 2001، صفحة 309). واعتبارا لذلك اضطرت حركة الاتجاه الاسلامي إلى اعتماد تسمية "حركة النهضة"، بموجب ما ورد في وثيقة الميثاق الوطني التي نصت على رفض انشاء الأحزاب السياسية على أساس ديني أو عرقي (جرادات، 2010، صفحة 71). أما حزب العمال الشيوعي فقد رفض التوقيع على الميثاق الوطني واستمر في نهجه السياسي المعارض صراحة للنظام.

وفي السياق نفسه، تم منح الترخيص لعدد من الأحزاب السياسية لتقديم صورة ايجابية عن النظام السياسي الجديد، بيد أن الواقع قد أثبت سعي النظام إلى تحجيم مختلف الأحزاب، واحتواء البعض منها وتوظيفه في خدمة تكريس هيمنة الحزب الحاكم (الجورشي، 2012، صفحة 252). فسرعان ما انقضت فترة الهدنة السياسية التي عقدت بموجب "الميثاق الوطني" بين النظام والحركات السياسية، بعد عامين لا أكثر، بعد أن نفذ نظام بن علي السياسية القمعية على كل من حركة النهضة وحزب العمال الشيوعي (جرادات، 2010، صفحة 71). حيث لم تكن خطة الميثاق الوطني سوى آلية آنية لكسب رضا المجتمع السياسي في تونس من خلال تضمينها مجموعة المطالب التي لطالما نادت بها المعارضة التونسية، وإعطاء انطباع وتصور ديمقراطي لدى المجتمع الدولي.

إذ سرعان ما تحول التعايش بين النظام والحركة الاسلامية إلى صراع ساخن؛ بعد أن انتهج بن علي خطة "تجفيف الينابيع" التي تندرج ضمن المعركة الايديولوجية التي خاضها النظام لقمع المعارضة الاسلامية (المديني، 2001، صفحة 317). والتي تطورت إلى سياسة قمعية مباشرة؛ حين تعرض عدد كبير من أعضاء حركة النهضة إلى السجن والتعذيب دون محاكمات في سنوات التسعينيات، الأمر الذي دفع بهم إلى اختيار المنفى كسبيل للنجاة، وعلى رأسهم زعيم الحركة "راشد الغنوشي".

فبشكل عام انتهج زين العابدين بن علي سياسة احتواء الأحزاب السياسية من خلال آليات مختلفة، تمثلت في حرمانها من الاستقلالية ومصادرة قراراتها، مع المضايقات الأمنية وبث الممارسات غير الديمقراطية بداخلها (الجورشي، 2012، صفحة 252). متجاوزا بذلك ما ينص عليه دستور البلاد.

2.2 تطور النخبة العسكرية في تونس

إن الحديث عن النخبة العسكرية التونسية، يقودنا إلى البحث في الخلفية التاريخية للمؤسسة العسكرية، وطبيعة العلاقات المدنية- العسكرية في تونس.

تميز النظام السياسي التونسي منذ الإستقلال بسيطرة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية. وهي مبدئيا حالة صحية، غير أن بورقيبة قام بتحجيم دور الجيش التونسي بصورة مفرطة. فقد كان دور المؤسسة العسكرية التونسية محدودا في دولة ما بعد الاستقلال، حيث لم تحكم باسم الشرعية الثورية كنظيراتها في دول عربية أخرى. ذلك أن الجيش التونسي قد لعب دورا ثانويا في الحركة الوطنية. وهو ما جعل بورقيبة يقلص من حجم المؤسسة العسكرية ويفقدها دورها(Grewal, 2016, p. 2) . ومما جعل أيضا بورقيبة يقوم بتحجيم الجيش خوفه من قيام بعض الضباط بالانقلاب عليه، بعد أن عرفت المنطقة العربية جملة من الانقلابات العسكرية في الستينيات (المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، 2011، صفحة 272). كمحاولة منه لدحر كرة الثلج عن تونس.

وقد اتسمت الحياة السياسية في تونس بالإنفراد الكامل للزعامة البورقيبية في إطار العلاقة الأبوية بين القائد ومؤسسات الدولة والشعب (بشارة، 2012، صفحة 65). حيث سعى بورقيبة جاهدا إلى أن تكون المؤسسة العسكرية بعيدة عن دوائر صنع القرار السياسي، فلم يكن لها أي دور سياسي بل اقتصرت مهامها على الدفاع عن السيادة الوطنية ومساندة السلطة السياسية في إدارة الأزمات التي تعترض البلاد (جبنون، 2012، صفحة 330)، فهذه الأخيرة كانت تدفع بورقيبة إلى الاستنجاد بالجيش، ومنها معركة بنزرت في 1961، ومواجهة التهديد الليبي بعد وصول القذافي إلى الحكم في 1969، وهذه الأزمات هي التي جعلت الجيش التونسي يكتسب المهنية العالية(Daguzan, 1999, p. 33) ،كونه كان في صلب المواجهات العسكرية، وبالمقابل، أبعدته عن الشأن السياسي.

كما لم يختلف الأمر في فترة حكم زين العابدين بن علي. حيث بُنيت العلاقات المدنية العسكرية بنفس الصيغة التي وضعها الحبيب بورقيبة، المتمثلة في تحجيم الجيش وتهميشه(Brooks, 2013, p. 210) . وقد بلغت درجة التهميش والإقصاء حدا كبيرا، حيث لم يشارك الجيش في اتخاذ القرارات السياسية ولا في عملية البناء الوطني، بل انحصرت مهامه في حراسة الحدود (باراني، 2017، صفحة 232).

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الجيش التونسي بقي سجين الثكنات في ظل حكم الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي. وهو ما انعكس ايجابا خلال المرحلة الانتقالية، أين أبان الجيش التونسي مهنية عالية في التصرف حيال الوضع السياسي آنذاك. فحتى لو لم يكن الجيش التونسي فاعلا في تفجير الثورة، لكن عدم تحركه لحماية النظام يجعل له دورا ضمنا ومهما في الثورة.

ومن خلال طرحنا للنخب التونسية في سياقها التاريخي، يمكن القول أنه رغم عيش المجتمع التونسي في كنف الاصلاح والانفتاح، إلا أن تونس لم تشذ عن نظيراتها من الدول العربية من حيث الطابع الاستبدادي للسلطة الحاكمة. وهو ما كان له أثرا كبيرا في أداء النخب السياسية والاجتماعية. بيد أن هذه الأخيرة ظلت تحوز ثقلا سياسا رغم تسلطية النظام السياسي واحتكاره للحياة السياسية، واتخاذه لطابع الكوربوراتية لتسيير السلطة والمصالح السياسية. حيث سعى النظام إلى احتواء التنظيمات السياسية والاجتماعية والهيمنة عليها. وهذا الوضع قد سمح للنخب باكتساب الخبرة والوعي السياسي الكافي لتسيير المرحلة الانتقالية.

3.1 النخبة الاجتماعية في المجتمع السياسي التونسي

تعتبر النخبة الاجتماعية في تونس مكونا رئيسا للمجتمع السياسي التونسي، وذلك من خلال عملها السياسي الذي يتجسد في مواقفها السياسية. وقد تأسست النخبة الاجتماعية التونسية في سياق الكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، على يد الحزب الحر الدستوري(Moore, 1962, p. 462) . حيث لعبت دورا رئيسا في استقلال البلاد وتحريرها من الاستعمار الفرنسي، لاسيما الحركة النقابية. ومن ثم باتت تتميز بدورها الأساسي في الحياة السياسية والاجتماعية في تونس من خلال نضالها المستمر والدؤوب. كما أن المرحلة الاستعمارية كان لها كبير الأثر في تشكيل ثقافة النخبة الاجتماعية، وعاملا حاسما في تطورها، حيث أسفرت التجربة الاستعمارية عن توسيع الفكر المدني، عن طريق استيراد القيم الفرنسية الليبرالية، وزيادة النشاط السياسي، من خلال الحركات المناهضة للاستعمار(Baker, 2015, p. 26) .

وتعد المنظمة النقابية أكبر التنظيمات الاجتماعية في تونس وأعرقها. وعند دراسة هذه المنظمة نجد أن أهم ما يميز الحركة النقابية التونسية هو المزاوجة بين العمل الاجتماعي والسياسي، وهو وضع فرضته التطورات التي مرت بها البلاد، حيث لعبت الحركة دورا محوريا في الفترة الاستعمارية وبعدها في بناء الدولة المستقلة (المنصر، 2012، صفحة 271).

وقد انضوت الحركة النقابية التونسية في تنظيم اجتماعي موحد هو "الاتحاد العام التونسي للشغل"، الذي تأسس سنة 1946 على يد المناضل "فرحات حشاد"، ولم يكن هذا الاتحاد منظمة عمالية فحسب بل حركة قومية سياسية وثورية في آن واحد (الطاهر، د.س.ن، صفحة 196)؛ ذلك أنها التزمت الكفاح النقابي من أجل الدفاع عن حقوق العمال التونسيين بالموازاة مع النضال الوطني في سبيل استقلال البلاد. لكن علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالسلطة لم تكن سوية في مجملها، بل تميزت بالتوافق حينا والتصادم أحيانا كثيرة، وذلك لاختلاف الرؤى السياسية والاجتماعية بين الطرفين لاسيما مسألة استقلالية المنظمة والمطالب الاجتماعية للشغيلة (الحناشي، 2012، صفحة 212). لكن على العموم يتمتع الاتحاد بقدر كبير من القوة والنفوذ والحرية في التعبير والدفاع عن حقوق العمال، والتحرر من السلطة والحزب الحاكم وهو ما جعله ملاذا لجميع المعارضين.

كما يبرز إلى جانب منظمة الشغيلة دور باقي التنظيمات الاجتماعية التي ما فتأت تناضل اجتماعيا وحتى سياسيا، في شكل المزاوجة بين العمل الاجتماعي والسياسي، وهو ما أكسبها ثقلا كبيرا في المجتمع التونسي، على غرار منظمة المحامين واتحاد الحرفيين والمنظمات النسوية والطلابية.

2. مسار النخب في عملية الحوار الوطني

على اثر الاطاحة بزين العابدين بن علي، اضطلعت النخب التونسية بمهمة التأسيس لانتقال السلطة، وضمان السير الحسن للعملية التأسيسية بعيدا عن العنف والصراعات. وعليه، تظافرت جهود النخب بمختلف أنماطها، بغية نقل السلطة إلى هيئات مدنية لإدارة المرحلة الانتقالية. بيد أن المسار الديمقراطي في تونس بات محفوفا آنذاك بعديد العقبات التي كادت تعصف بجهود الشعب التونسي الرامية لإقامة نظام ديمقراطي والعيش في كنف الحرية والكرامة. حيث تميزت المرحلة الانتقالية الأولى لاسيما بعد انتخاب المجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، بنشوب أزمة سياسية بين الحكومة والمعارضة. وما زاد الطين بلة هو تدهور الوضع الأمني وتزايد حوادث الاغتيالات السياسية التي طالت اثنين من أبرز زعماء المعارضة وهما شكري بلعيد* ومحمد البراهمي** سنة 2013. بيد أن تونس وبفضل نُخبها قد تمكنت من تجاوز حالة الخلاف تلك والانتقال إلى التوافق السياسي الذي تمخض عن عملية الحوار الوطني، وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي.

1.2 التأسيس لانتقال السلطة

قدمت النخب التونسية جهودا كبيرة في سبيل ترتيب المرحلة الانتقالية الأولى، بدء من جهود النخبة العسكرية، حيث كان لهذه الأخيرة دورا محوريا و إيجابيا؛ فلأسباب تاريخية* عديدة لم تعترض المؤسسة العسكرية على سقوط زين العابدين بن علي، ورفضت استخدام قوتها للحفاظ على حكمه حينما اندلعت المظاهرات الشعبية في ديسمبر 2010. حيث أن الرئيس المخلوع كان قد دعا الجيش إلى النزول إلى الشارع واستخدام القوة ضد المتظاهرين، غير أن الجيش قد رفض الامتثال للأمر، وهو ما يشي بأهمية الدور الذي لعبه قائد الأركان في اضعاف بن علي نتيجة لانحيازه إلى الشعب ورفضه توجيه السلاح نحو صدور أبناء الشعب المنتفضين.

---

*. شكري بلعيد هو سياسي تونسي يشتغل مهنة المحاماة، ويعتبر من أبرز المعارضين اليساريين في تونس، وهو الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين وهو حزب يساري جرى اعتماده في 12 مارس 2011، وأحد مؤسسي تيار الجبهة الشعبية، ويذكر أنه كان من أكثر المعارضين انتقادا لحكومة الترويكا. تعرض شكري بلعيد لعملية اغتيال يوم 06 فبراير 2013 قرب منزله في المنزه شمال تونس، وكان هذا الحدث منعرجا حاسما في مسار التحول الديمقراطي في تونس، كما هو موضح أعلاه.

**محمد البراهمي هو سياسي تونسي ومعارض تونسي، نائب عن حزب التيار الشعبي في المجلس الوطني التأسيسي، تعرض للاغتيال يوم 25 جويلية 2013.

*. تميز النظام السياسي التونسي منذ الاستقلال بسيطرة السلطة المدنية على المؤسسة العسكرية، وهي مبدئيا حالة صحية بيد أن الرئيس بورقيبة قام بتحجيم دور الجيش التونسي وتهميشه بصورة مفرطة، ولم يختلف الأمر في فترة حكم الرئيس بن علي، وبالمقابل قام هذا الأخير بتقوية جهاز الأمن الداخلي، وبذلك ظل الجيش التونسي سجين الثكنات.

وبذلك حافظت المؤسسة العسكرية على حياد إيجابي مردّه المهنية التي تميز بها الجيش التونسي منذ تأسيسه. والتزمت بحماية الشعب التونسي، وسمحت بانتقال سلس للسلطة بعد الاطاحة بين علي. فقد أبى الجيش التونسي بعد الاطاحة بين علي القيام بدور سياسي، حيث قام بنقل السلطة إلى هيئات مدنية مؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية. وهذا الأمر راجع إلى عقيدة الخضوع إلى السلطات المدنية في الجمهورية التونسية (صايغ، 2014). حيث أن السلطة كانت أمام الجيش حين هرب بن علي، غير أن قائد الجيش رفض تسلم السلطة، من أجل المحافظة على الثورة، وذلك من منطلق عقيدة الجيش التونسي المتمثلة في الالتزام بالدور الأساسي للجيش وعدم التدخل في السياسة.

ثم انطلقت المرحلة الانتقالية الأولى بعد رحيل زين العابدين بن علي بقيام "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[1]***"، والتي تمكنت من تسيير المرحلة الانتقالية والإعداد لانتخابات أكتوبر 2011 (الرديسي، 2016، صفحة 6). وقد بدأ دور النخب التونسية منذ هذه المرحلة، وتحديدا على مستوى هذه اللجنة، التي تشكلت من النخب العلمانية، إضافة إلى الدور المحوري للنخبة الإسلامية ممثلة في حركة النهضة التي أعربت عن التزامها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وإنشاء دولة مدنية (Bellin, 2013, p. 2). في شكل يعبر عن غياب أوجه الصراع والخلاف في هذه المرحلة.

وعليه، تميزت المرحلة بوفاق بين الأحزاب السياسية والمنظمات والمجتمع المدني دون اللجوء إلى الانتخابات، وبقبول النخب المدنية الحاكمة بالتفاوض مع المعارضة، ما مازج بين التحول من فوق ومن تحت، وذلك بعد قبول المعارضة بالانضمام إلى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة (الرديسي، 2016، صفحة 7). الأمر الذي كان له أثرا بارزا في سير المرحلة الانتقالية بطريقة سلمية.

لقد اقتضت الثورة الشعبية في تونس ضرورة ارجاع السيادة والسلطة التأسيسية إلى الشعب، وذلك من خلال الشروع في اجراءات انتخاب المجلس الوطني التأسيسي بعد تعليق العمل بدستور 1959 (الحناشي، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، والنتائج، 2012، صفحة 1). فتم اجراء الانتخابات في 23 اكتوبر 2011. فازت بها حركة النهضة بنسبة 41.7٪ من الأصوات، أي ما يعادل 89 مقعد من أصل 217، وهو ما يخولها لقيادة معظم المناصب الرئيسية في الحكومة الجديدة، إلا أنها اتجهت نحو الحكم الائتلافي(Proctor & Ben Moussa, 2012, p. 11) ، في إطار ما سمي بحكومة الترويكا.

جدول 1: نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 23 أكتوبر 2011

العدد	القائمة	المقاعد	النسبة ٪	العدد	القائمة	المقاعد	النسبة ٪
1	حركة النهضة	89	41.01	15	حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي	1	0.46
2	المؤتمر من أجل الجمهورية	29	13.36	16	الحزب الدستوري الجديد	1	0.46
3	التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	20	9.22	17	الحزب الليبرالي المغاربي	1	0.46
4	العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية	26	11.98	18	المستقل	1	0.46
5	الحزب الديمقراطي التقدمي	16	7.37	19	الوفاء	1	0.46
6	حزب المبادرة	5	2.30	20	الأمل	1	0.46
7	القطب الديمقراطي الحداثي	5	2.30	21	من أجل جبهة وطنية تونسية	1	0.46
8	آفاق تونس	4	1.84	22	النضال التقدمي	1	0.46
9	حزب العمال الشيوعي	3	1.38	23	العدالة	1	0.46
10	الاتحاد الوطني الحر	1	0.46	24	حزب العدالة والمساواة	1	0.46
11	حركة الوطنيون الديمقراطيون	1	0.46	25	النضال الاجتماعي	1	0.46
12	حركة الشعب	2	0.92	26	الأمة الثقافي الوحدوي	1	0.46
13	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2	0.92	27	الوفاء للشهداء	1	0.46
14	صوت المستقبل	1	0.46	28	باقي الاحزاب	1	0.46

المصدر: الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات تونس

تشكلت حكومة الترويكا من تحالف ضم ثلاثة أحزاب سياسية؛ حزبان علمانيان (المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل من أجل العمل والحريات)، إلى جانب حزب إسلامي بارز وهو حركة النهضة. وقد كان عدم حصول أي حزب سياسي على الأغلبية حافزا هاما في الاندفاع نحو تشكيل الائتلاف (Bellin, 2013, p. 4). وبمجرد تسلمه لمهامه، تعهد المجلس الوطني التأسيسي بصياغة الدستور الجديد في غضون عام واحد، فتم تقسيم العمل على هذا الدستور بين ست لجان تركز كل منها على موضوع مختلف

(Antonakis- Nashif, 2013, p. 2). حيث كانت المهمة الأبرز للمجلس التأسيسي صياغة دستور جديد باعتباره الخطوة الأولى في المسار الديمقراطي.

وفي هذا السياق، يظهر دور النخبة السياسية في تونس في إدارة المرحلة الانتقالية بطريقة سلمية. إذ شهدت هذه المرحلة بداية توظيف منطق التنازلات السياسية، فكانت حكومة الترويكا نتاجا لتجربة توافقية بين المكونات السياسية (القصير، 2014، صفحة 4). لاسيما في ظل الدور المحوري والضروري الذي قامت به حركة النهضة والمتمثل في حماية الديمقراطية في تونس عبر التنازلات التي قدمتها وعدم تزمّتها من أجل حلحلة الخلاف مع الأطراف السياسية الأخرى. وبذلك أثبتت حسن إدارتها وتعاملها مع المعارضة، حيث كانت دائما في بحث مستمر عن الاجماع السياسي القائم على أساس حلول توافقية (Guazzone, 2013, p. 38)، وبعيدة عن ثقافة الاقصاء والتفرد بالسلطة، على خلاف تجارب أخرى للإسلاميين في دول عربية على غرار تجربة التسعينيات في الجزائر. وبذلك تكون حركة النهضة قد سارت في خط الوسطية السياسية من منطلق ادراكها لعواقب التزمّت السياسي، فقراءة "الغنوشي" للتجربة الجزائرية، ومجريات الأوضاع في مصر وليبيا، مكنته من الابتعاد عن سياسة التصلب وجنبته الوقوع في سيناريو مماثل.

2.2 أزمة الحكومة والمعارضة

على الرغم من الجهود التي بذلتها النخب التونسية في المرحلة الانتقالية الأولى، إلا أنها لم تحُل دون تأزم المشهد السياسي بعد انتخابات المجلس التأسيسي. حيث كان من المتوقع صياغة الدستور الجديد خلال مدة زمنية تقدر بسنة واحدة إلا أنه تأخر إلى غاية 27 يناير 2014، بسبب وجود فجوة ايديولوجية بين حركة النهضة كحزب إسلامي وباقي الأحزاب العلمانية(Nabi, 2019, p. 3) ، تمثلت في عدم التوافق حول النموذج المجتمعي الجديد. فصار الحديث عن أن المجلس التأسيسي قد فشل في احترام المهلة المحددة التي تفضي إلى صياغة الدستور الجديد وقيام حكومة منتخبة. وهو ما أثار حفيظة المعارضة التونسية التي رأت أن هذا الفعل هدفه سعي الترويكا إلى البقاء في الحكم (الجمعاوي، 2014، صفحة 9). وأدى تمديد المرحلة الانتقالية إلى نشوب أزمة سياسية بين المعارضة التي ترى بأن الشرعية الانتخابية للمجلس التأسيسي قد انتهت، وبين الترويكا الحاكمة التي تنكر ذلك بحكم اعتقادها بأن المجلس التأسيسي هو هيئة مستقلة (Al Jazeera Center for Studies, 2012, p. 2).

ومنذ ذلك الحين أخذ الخلاف بين المعارضة والحكومة في تصاعد مستمر، في ظل اختلاف وجهات النظر بين العلمانيين والإسلاميين حول النموذج المجتمعي خاصة، حيث بات المجتمع التونسي يشهد نوعا من الانقسام الهوياتي الناجم عن الفجوات الايديولوجية داخل الأحزاب السياسية وتحديدا بين الاحزاب الاسلامية والتيارات السلفية والأحزاب الليبرالية ومكونات المجتمع المدني، لاسيما بعد تدهور الوضع الأمني وتزايد حدة العنف وحوادث الاغتيالات السياسية، وهو ما أجج التوتر السياسي، الذي أسهم في انقسام المجتمع التونسي إلى فصيلين متعارضين أحدها إسلامي والآخر علماني.

وقد اقتضى الوضع السياسي المأزوم في تونس ضرورة البحث عن الآليات والسبل الكفيلة بفض النزاع بين الفرقاء السياسيين، والتي من شأنها تجنيب البلاد أزمة سياسية عميقة. وذلك من أجل حماية أهداف الثورة ومواصلة المسار الديمقراطي. فكان لزاما على النخب السياسية البحث عن الحلول التوافقية رغم توافر الشرعية الانتخابية لحكومة الترويكا، لتجاوز حالة الاحتقان السياسي بين الحكومة والمعارضة. وهو ما تجسد في خارطة الطريق التي تضمنتها مبادرة الحوار الوطني التي جرت في تونس سنة 2013، والتي أفضت إلى تحقيق التوافق السياسي.

3.2 إدارة عملية الحوار الوطني

شهدت تونس حالة من الاحتقان السياسي بين الحكومة والمعارضة، كادت تعصف بالجهود الرامية إلى تأسيس دولة ديمقراطية. إضافة إلى الغضب المجتمعي الناجم عن فشل الترويكا الحاكمة بتحقيق الوعود الاقتصادية لاسيما توفير مناصب الشغل، وتدهور الوضع الأمني في ظل الاغتيالات السياسية الحاصلة آنذاك.

ففي غضون ستة أشهر من سنة 2013 تم اغتيال اثنين من أبرز زعماء المعارضة؛ شكري بلعيد ومحمد براهمي. فقامت موجات من الاحتجاج على خلفية تلك الاغتيالات السياسية، وتم إلقاء اللوم في ذلك على حكومة الترويكا وتحميلها مسؤولية تنامي المد الجهادي السلفي في تونس وعدم قدرتها على السيطرة عليه (Parliamentary Assembly, 2017, p. 9). حيث تأزم الوضع الأمني في البلاد على اثر بروز الجماعات المتطرفة وقيامها بأعمال ارهابية، وهو ما جعل الانتقال الديمقراطي في تونس على المحك.

واللافت للنظر، أنه في عهد بن علي ورغم وجود كل مبررات ظهور العنف السياسي، إلا أن تونس لم تشهد في عهده نشاطا ارهابيا، وفي عهد الثورة والحرية ظهر الارهاب وانتشرت أعمال العنف والقتل. هذه المفارقة تطرح لنا قضية الثورة المضادة التي دخلت على خط المشهد السياسي التونسي واعترضت مسار التحول الديمقراطي. وتتمثل هذه الثورة في وجود نواة اقليمية ترفض قيام نظم سياسية ديمقراطية في المنطقة العربية. وقد قامت قوى الثورة المضادة بإثارة الاستقطاب السياسي الداخلي بين الكتلة الاسلامية والكتلة العلمانية، وتأجيج العنف. لاسيما في إطار صعود الاسلاميين إلى الحكم في تونس. حيث ترفض النواة الاقليمية (ممثلة بالأخص في كل من السعودية والإمارات وإسرائيل) حكم الاسلاميين، من منطلق رفضها لفكرتي الاصلاح والتغيير نظرا لما يشكله ذلك من تهديد على مصادر شرعيتها. لذلك تسعى جاهدة لكبح جماح الاسلاميين وتقويض حكمهم للحيلولة دون قيام نظام ديمقراطي في المنطقة.

فقد أبان هذا المحور عن انزعاجه من سقوط النظامين التونسي والمصري، كونه يشكل تهديدا على استقرارها هي الأخرى. كما عبرت هذه الدول عن موقف سلبي ازاء فوز حركات الاسلام السياسي في الانتخابات في كل من مصر وتونس (مركز داراسات الشرق الأوسط،، 2015، صفحة 9). إذ أثبتت الأحداث أنها تسعى لحشر الاسلام السياسي في الزاوية ومنعه من الوصول إلى السلطة. حيث شرعت في عرقلة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي لاسيما في البلدان التي سطع فيها نجم الاسلام السياسي.

واستجابة للوضع السياسي المتأزم، سادت لدى النخب التونسية فكرة السعي لإيجاد حل سلمي بين جميع الأطراف. وأدركت أنها بحاجة للدخول في مفاوضات وحوار مع بعضها البعض لإنقاذ البلاد، فكان من الضروري أن يتحرك المجتمع المدني لامتصاص الأزمة والبحث عن حلول توافقية بين طرفي النزاع.

في هذا الشأن، قادت منظمات المجتمع المدني ممثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، عمادة المحامين، الاتحاد العام للتجارة والصناعة، والرابطة التونسية لحقوق الانسان، كنخبة اجتماعية ذات أدوار سياسية مبادرة الحوار الوطني بداية من جويلية 2013.

وقد تحولت النخبة الاجتماعية ممثلة في منظمات المجتمع المدني إلى سلطة معنوية انتزعت المبادرة من السياسيين الذين عجزوا عن إدارة خلافاتهم بشكل توافقي (الجورشي، 2014، صفحة 26). حيث عقدت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى جانب السياسيين عدد من الاجتماعات، التي تستند إلى تصور واحد مفاده ضرورة ضم جميع القوى لنقل البلد إلى بر الأمان (Hostrup Haugbølle, 2017, p. 29). عبر ايجاد صيغة توافقية من شأنها ارضاء جميع الأطراف لتجاوز الخلافات.

وعليه كانت هذه المبادرة هي الأولى من نوعها في تونس، حيث اجتمع فيها العلمانيون والإسلاميون حول طاولة الحوار. وقامت على أساس تقديم النخب التونسية المشاركة في الحوار لتنازلات متفاوتة حول جملة من القضايا، في مقدمتها الحكومة، الدستور، والانتخابات. لاسيما حركة النهضة التي كانت صاحبة النصيب الأكبر من التوازنات. وذلك من خلال تبنيها للقيم الديمقراطية والتعددية، وتبنت مقاربة براجماتية مرنة لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية (El Ouazghari, 2014, p. 2). فحركة النهضة كحزب اسلامي معتدل، تؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسان والمرأة في إطار الشريعة الاسلامية، وتلتزم بالنهج الديمقراطي في التداول على السلطة؛ بيد أن حظرها من العمل السياسي من قبل نظام بن علي سابقا، لم يفسح لها المجال للتعبير عن مبادئها وقيمها، رغم أنها ذات فكر مستنير.

كان من أهم مخرجات الحوار الوطني ترسيخ صيغة التوافق السياسي، وتحقيق الانتقال السلمي للحكومة، وتحقيق شبه اجماع حول الدستور الجديد (الجورشي، 2014، صفحة 26). حيث توصل الحوار الوطني إلى ترشيح حكومة تكنوقراط مستقلة لتحل محل حكومة الترويكا بقيادة النهضة. وبدأ العمل لصياغة دستور توافقي؛ كانت صيغته النهائية في جانفي 2014. والاتفاق على الانتخابات العامة بحلول نهاية 2014.

وفي اللحظة التي تمكنت فيها النخب التونسية بمختلف مشاربها الفكرية وتوجهاتها السياسية من تحقيق التوافق السياسي، أخذت تونس تسير في الاتجاه الصحيح، عن طريق الشروع في تشييد المؤسسات السياسية الديمقراطية، على عكس مصر مثلا التي انجرفت إلى أزمة سياسية عميقة كانت نهايتها التعدي على الشرعية الانتخابية وإجهاض التجربة الديمقراطية.

3.تقييم مأسسة الديمقراطية في تونس

بعد سرد مساهمة النخب التونسية في تحقيق التوافق السياسي في تونس، تأتي الدراسة لتقييم مأسسة الديمقراطية في تونس، وذلك من خلال البحث في عوامل نجاح النخب في تسيير المرحلة الانتقالية، ومن ثم الكشف عن نتائج عملية التوافق السياسي.

1.3 نتائج عملية التوافق السياسي

يمكن قياس مدى تحقيق الديمقراطية في تونس باعتماد مؤشرات الديمقراطية وتتعلق خاصة بسيادة القانون وإجراء الانتخابات وتشييد مؤسسات الدولة.

وعليه يمكن القول أن تونس تعتبر أنجح تجارب الربيع العربي؛ حيث استطاعت بعد مد وجزر لمدة أكثر من عامين من جني ثمار الثورة التونسية التي أسقطت واحدا من أكثر الحكام العرب استبدادية في المنطقة العربية.

فبعد تمكن النخب التونسية من تحقيق التوافق السياسي الذي تمخض عن عملية الحوار الوطني كما ذكر آنفا، تم اختيار السيد "مهدي جمعة*" كشخصية توافقية لتشكيل حكومة تكنوقراطية، ووضع خطة طريق في مسار التحول الديمقراطي.

وبعد ذلك استطاعت النخب التونسية تحقيق المرحلة ما قبل الأخيرة من المسار الانتقالي، بعد إصدار دستور وتنظيم إنتخابات تشريعية ورئاسية. حيث تم اقرار الدستور الجديد بصورة توافقية في 24 يناير 2014، بأغلبية كبيرة تقدر ب 200 صوت من أصل 2017، والذي أسس لنظام شبه رئاسي في تونس ويضمن حقوق الانسان (Gahler, 2014, p. 2). كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر 2014، أفرزت عن فوز حزب نداء تونس ب 86 مقعد، تليه حركة النهضة ب 69 مقعد من أصل 2017 (The Carter Center, 2014, p. 162). وقد كان ذلك انتصارا للثورة التونسية ليس فقط من حيث الوصول إلى اجراء الانتخابات فحسب، بل من حيث نوعية مجلس النواب الجديد وخصائصه؛ حيث يتميز هذا الأخير بالتنوع الوظيفي وارتفاع المستوى التعليمي لممثلي الشعب، وتنوعهم الفكري والإيديولوجي والسياسي (الحناشي، 2014، صفحة 13).

* . مهدي جمعة هو سياسي تونسي مستقل، عيّن وزيرا للصناعة في حكومة "علي العريض" سنة 2013، وفي سنة 2017 ترأس حزب "البديل التونسي".

جدول: توزيع عدد الأصوات للقائمات المتحصلة على مقاعد في تشريعيات 2014

القائمة	نوع القائمة	عدد المقاعد المحصل عليها	النسبة من اجمالي عدد المقاعد
حزب حركة نداء تونس	حزبية	86	39.63
حزب حركة النهضة	حزبية	69	31.80
حزب الاتحاد الوطني الحر	حزبية	16	7.37
الجبهة الشعبية	ائتلافية	15	6.91
حزب آفاق تونس	حزبية	8	3.69
حزب المؤتمر من أجل الجمهورية	حزبية	4	1.84
حزب التيار الديمقراطي	حزبية	3	1.38
الحزب الجمهوري	حزبية	1	0.46
حزب حركة الشعب	حزبية	3	1.38
حزب المبادرة	حزبية	3	1.38
حزب التحالف الديمقراطي	حزبية	1	0.46
تيار المحبة	ائتلافية	1	0.46
حركة الديمقراطيين الاجتماعيين	حزبية	1	0.46
الجبهة الوطنية للانقاذ	ائتلافية	1	0.46
رد الاعتبار	مستقلة	1	0.46
المجد الجريد	مستقلة	1	0.46
حزب صوت الفلاحين	حزبية	1	0.46
نداء التونسيين بالخارج	مستقلة	1	0.46

المصدر: تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، ص، 334

كما واصلت تونس في مسارها الديمقراطي من خلال اجراء الانتخابات الرئاسية؛ والتي من خلالها أصبحت تونس جديرة بوصفها "النموذج التونسي" في التجربة الديمقراطية، بعد أن تمكن التونسيون ولأول مرة في تاريخ تونس من انتخاب رئيس لهم بكل شفافية ونزاهة. وذلك بتاريخ 22 ديسمبر 2014، والتي أفرزت عن فوز "الباجي قايد السبسي" عن حزب نداء تونس برئاسة الجمهورية التونسية.

وإلى غاية يومنا هذا، لا تزال المؤسسات الديمقراطية في تونس قائمة. حيث جرى انتخاب رئيس جديد للجمهورية التونسية بعد وفاة الرئيس "الباجي قايد السبسي"، بطريقة ديمقراطية تعكس مدى الثقافة السياسية المتجذرة في المجتمع التونسي. ناهيك عن الانتخابات التشريعية التي جرت مؤخرا، رغم ما شابها من خلافات ومناوشات بين الأطياف السياسية.

2.3 خصائص التجربة الديمقراطية التونسية

إن الحديث عن دور النخب التونسية خلال عملية التحول الديمقراطي، يقودنا إلى طرح نقاط استفهام حول العوامل الكامنة وراء وصول تونس إلى ما بات يسمى في الأوساط الأكاديمية ب "الاستثناء التونسي*". وهي العوامل التي توافرت في تونس وغابت عن غيرها من دول الربيع العربي.

إذ كان من أهم عوامل نجاح التجربة الديمقراطية في تونس، هو وجود نخب ملتزمة بالديمقراطية، ومؤمنة بالمرونة والتوافق، خلال المنعطف الحرج الذي مرت به تونس عقب الإطاحة بنظام بن علي كما فصلنا سابقا (Bellin, 2013, p. 2). الأمر الذي يدفعنا نحو البحث في الثقافة السياسية للنخب في تونس، تلك الثقافة التي تولد عنها وعي سياسي بشروط الديمقراطية.

فقد كانت الثقافة السياسية للنخب التونسية التي تمخض عنها الوصول إلى تحقيق المشروعية التوافقية، وتجاوز الخلافات السياسية والفكرية من أجل انقاذ الديمقراطية في تونس، نتاجا للعمق التاريخي لمشروع حل الصراع السياسي في تونس عبر فكرة العقد الاجتماعي (المولدي، 2012، صفحة 117). التي تجسدت في الدسترة التي عرفتها تونس منذ عهد بعيد؛ فقبل دستور 1955، عرفت تونس أول دستور لها سنة 1857، أو ما يعرف ب**"عهد الأمان"** الذي سنّه ملك تونس"محمد باي"، وهو بمثابة وثيقة لضمان حقوق الإنسان (درمونة، 1953، صفحة 151). وهو ما رسخ ثقافة التعايش ومنطق التنازلات انطلاقا من فكرة العقد الاجتماعي. فهذا التراث الدستوري لم يكن غائبا عن وعي النخبة وهي تضع ترتيبات نقل السلطة، حيث ظهر جليا آنذاك، حين تم تغليب الطابع الدستوري (زغلول، 2016)، والالتزام بالسلمية وعدم الانجراف نحو الصراعات السياسية- العسكرية.

كما أبدت النخب التونسية نضجها من خلال التنازلات المطروحة خلال المرحلة الانتقالية، وسعيها نحو تقريب وجهات النظر، من أجل انقاذ الديمقراطية في تونس. وأثبتت حينها أن عملية التحول الديمقراطية هي ثقافة سياسية قبل أن تكون فعلا سياسيا.

الخاتمة:

في الختام خلُصت الدراسة إلى الكشف عن السلوك السياسي للنخب التونسية ومساهمتها في ادارة المرحلة الانتقالية بعد ثورة 2011 إلى غاية سنة 2017.

ومن خلال ما سبق ذكره في دراستنا هذه، توصلنا إلى بعض النتائج من تجربة النخب التونسية في نقل تونس إلى بر الأمان من الناحية السياسية على الأقل، أهمها العمل بفكرة التفاوض بين المجتمع والدولة والتحول من ثقافة الاقصاء إلى التوافق السياسي، وتقديم التنازلات وتغليب المصلحة العامة وهي مصلحة الوطن على المصلحة الخاصة، من اجل انقاذ الديمقراطية وحماية ثمار الثورة. وأن ما توافر لدى تونس وغاب عن دول الربيع العربي الأخرى؛ هو وجود نخب مثقفة تؤمن بالديمقراطية. فالمسار الطويل لتشكل تلك النخب وتطورها قد انعكس في آخر المطاف على الطابع السلمي الذي تميزت به الثورة التونسية والمرحلة الانتقالية. بدءا من الدور الايجابي للنخبة العسكرية من خلال حياد الجيش والتزامه بحماية

الشعب بدلا من النظام، ونأيه عن التدخل في الشأن السياسي وتسلم السلطة. ثم دور النخبتين السياسية والاجتماعية التي أسست لنموذج الديمقراطية التوافقية بصيغة "التوافق السياسي"، نظرا للمشاكل التي أصابت المجتمع التونسي بفعل انقسام مكوناته وافتقاره لحالة الوفاق. وهي آلية استخلصتها النخب التونسية من واقع المجتمع التونسي وما يتوائم معه.

وفي الأخير نقدم توصيتين مهمتين تتمثلان فيما يلي:

- وجوب الحفاظ على التوافق السياسي بين مختلف الفواعل السياسية، من أجل الحفاظ على نجاح العملية الديمقراطية في تونس، كون أن التوافق السياسي يعتبر آلية مهمة لتجاوز الخلافات السياسية وإنقاذ الديمقراطية في مرحلة ما بعد الثورة.
- ضرورة قيام النخب التونسية بحماية الديمقراطية من خلال الاستمرار في لعب أدوار حاسمة عند الأزمات السياسية وجعل تونس بمنأى عن الخلافات والنزاعات للحيلولة دون بروز ثورة مضادة من شأنها اجهاض التجربة الديمقراطية في تونس.

---

*. شهدت تونس سنة 1962 محاولة انقلابية على الرئيس بورقيبة، من قبل أطراف محسوبة على التيار اليوسفي

**. أنظر: محمد الرحموني، العلمانيون في تونس صراع الفكر والسياسة، ط 1، مركز نماء للبحوث والدراسات، لبنان، 2013.

. عملت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي كبرلمان انتقالي مؤقت في الأشهر التي تلت الثورة، وهي هيئة تضم كل القوى السياسية والمدنية والنقابية وممثلي الجهات والشباب والمرأة وبعض الشخصيات الوطنية، وبذلك اكتست الهيئة أهمية كبيرة كونها جمعت التيارات السياسية بمختلف مشاربها وقد اضطلعت هذه الهيئة بكل مسائل الانتقال نحو الديمقراطية.

*. استطاعت تونس أن تحصد لقب "الاستثناء التونسي" على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا كونها تحوز عناصر مهمة تصب في صالح التطور الديمقراطي، وأهمها وجود نخبة سياسية مؤمنة بالمرونة والتوافق، وشعب ذو مستوى تعليمي عالي، وطبقة وسطى كبيرة، اضافة إلى غياب البعد العرقي في البلاد والذي عادة ما يكون أهم سبب للصراع في المراحل الانتقالية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الأحمر المولدي. (2012). الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية. تأليف امحمد مالكي، و آخرون، *ثورة تونس الأسباب السياقات والتحديات* (صفحة 117). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أنور الجمعاوي. (يناير, 2014). المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، صفحة 9.

توفيق المديني. (2001). *المعارضة التونسية نشأتها وتطورها*. دمشق، سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

توفيق المديني. (2011). *سقوط الدولة البوليسية في تونس* (الإصدار 1). لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.

حمادي الرديسي. (يناير, 2016). تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة. *سياسات عربية*(18)، صفحة 6.

رفيق عبد السلام بوشلاكة. (2005). الاستبداد الحداثي الغربي: التجربة التونسية نموذجا . تأليف علي خليفة الكواري، *الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة* (الإصدار 1، صفحة 103). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

زولتان باراني. (2017). *كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟* (الإصدار 1). (عبد الرحمن عياش، المترجمون) لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

سالم لبيض. (2012). قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي -مثال تونس (1957-1987). تأليف ابتسام الكتبي، و آخرون، *الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي* (الإصدار 2، صفحة 222). لبنان، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

سوسن زغلول. (27 يوليو, 2016). *دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011- 2016*. تاريخ الاسترداد 10 ديسمبر, 2020، من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=34699

صلاح الدين الجورشي. (2012). تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة. تأليف امحمد مالكي، و آخرون، *ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات* (الإصدار 1، صفحة 252). بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

صلاح الدين الجورشي. (2014). ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف. تأليف هنري العويط، *أربع سنوات من الربيع العربي* (الإصدار 1، صفحة 26). لبنان: مؤسسة الفكر العربي.

عبد اللطيف الحناشي. (2012). الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها. تأليف امحمد مالكي، و آخرون، *ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات* (الإصدار 1، صفحة 186). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد اللطيف الحناشي. (مارس, 2012). انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، والنتائج. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، صفحة 1.

عبد اللطيف الحناشي. (نوفمبر, 2014). الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، صفحة 13.

عبد الله الطاهر. (د.س.ن). *الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830- 1956* (الإصدار 2). تونس: منشورات دار المعارف للطباعة والنشر.

عدنان المنصر. (2012). الاتحاد العام التونسي للشغل: جدلية السياسي والاجتماعي. تأليف امحمد مالكي، و آخرون، *ثورة تونس الأسباب السياقات والتحديات* (الإصدار 1، صفحة 271). قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عزمي بشارة. (2012). *الثورة التونسية المجيدة بينة ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها* (الإصدار 1). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كمال القصير. (فبراير, 2014). التوافق السياسي وبناء الدولة في التجارب المغاربية. *مركز الجزيرة للدراسات*، صفحة 4.

مركز داراسات الشرق الأوسط، مركز داراسات الشرق الأوسط. (مارس, 2015). أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي. *مركز دراسات الشرق الأوسط*، صفحة 9.

مهدي جرادات. (2010). *الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي* . الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

نبيل عبد الفتاح. (أكتوبر, 1986). الإسلام السياسي والدولة في تونس . *السياسة الدولية*(86)، صفحة 177.

نورالدين جبنون. (2012). دور الجيش في الثورة التونسية. تأليف امحمد مالكي، و آخرون، *ثورة تونس الأسباب السياقات والتحديات* (الإصدار 1، صفحة 330). الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يزيد صايغ. (ديسمبر, 2014). *العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية*. تاريخ الاسترداد 15 ديسمبر, 2020، من مركز كارنيغي للشرق الأوسط: https://carnegie-mec.org/2014/12/10/ar-pub-57466

يونس درمونة. (1953). *تونس بين الاتجاهات*. مصر: مطابع دار الكتاب المغربي.

ثانيا: باللغة الأجنبية

Al Jazeera Center for Studies, A. J. (2012, november). The tunisian troika : regaining initiative with a new deadline. *Al Jazeera Center for Studies*, p. 2.

Antonakis- Nashif, A. (2013, august). Tunisia's legitimacy and constitutional crisis. *German Institute for International and Security Affairs*, p. 2.

Baker, V. (2015). The role of civil society in the tunisian democratic transition. *CU Scholar*, p. 26.

Bellin, E. (2013, august). Drivers of democracy : lessons from Tunisia. *Crown Center for Middle East Studies*(75), p. 2.

Brooks, R. (2013, february). Abandoned at the Palace: Why the Tunisian Military Defected from the Ben Ali Regime in January 2011. *Journal of Strategic Studies*, p. 210.

Daguzan, J.-F. (1999). MAGHREB Les armées en politique : des trajectoires divergentes. *CONFLUENCES Méditerranée*(29), p. 33.

El Ouazghari, K. (2014, October). Ennahdha in practice democracy, gender, and sharia in Tunisia's new constitution. *DGAPkompakt*(13), p. 2.

Gahler, M. (2014, octobre 26). Elections en Tunisie. *Parlement Européen*, p. 2.

Grewal, S. (2016, february). Aquiet revolution : The Tunisian military after Ben Ali. *Carnegie middle east center*, p. 2.

Guazzone, L. (2013, december). Ennahda islamists and the test of government in Tunisia . *The International Spectator*, *48*(4), p. 38.

Hostrup Haugbølle, R. (2017, february). Tunisia’s 2013 national dialogue . *Berghof Foundation*, p. 29.
Huntington, S. (1991). *The Third Wave, Democratization in the late twentieth century.* Norman: University of Oklahoma.
Mills, W. (2000). *The Power Elite* . (New York: Oxford University Press.
Moore, C. H. (1962, april). The Neo-Destour party of Tunisia : a structure for democracy ? *World Politics, 14*(3), p. 462.
Nabi, M. S. (2019). *Making the tunisian resurgence.* USA: Palgrave Macmillan.
O'Donnell, G., & Schmitter, P. (1986). *Transitions from authoritarian rile tentative conclusion about uncertain democracies.* USA: The Woodrow Wilson International Center for Scholars.
Parliamentary Assembly, P. A. (2017, may 15). Political transition in Tunisia. *Council of Europe*, p. 9.
Proctor, B., & Ben Moussa, I. (2012). The tunisian constituent assembly’s by laws : a brief analysis . *International IDEA*, p. 11.
The Carter Center, T. C. (2014). *Legislative and presidential elections in Tunisia.* The Carter Center.